

المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات،

- بناء على القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1418 (7 أغسطس 1997)، كما وقع تغييره وتتميمه؛
- وعلى المرسوم رقم 2.97.1025 الصادر في 27 من شوال 1418 (25 فبراير 1998) المتعلق بالربط البيئي لشبكات المواصلات، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما المادة 15 منه؛
- وعلى قرار المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات رقم 01.16 الصادر في 05 أبريل 2016 بتغيير وتتميم القرار رقم 05.10 الصادر في 11 غشت 2010، القاضي باعتماد المبادئ التوجيهية المؤطرة لدراسة العروض التعريفية لمتعهدي الشبكات العامة للمواصلات من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛
- وعلى الاستشارة التي أعلنتها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لدى متعهدي الشبكات العامة للمواصلات المشار إليهم لاحقاً ب "المتعهدين"، بتاريخ 28 دجنبر 2017، حول لائحة الأسواق الخاصة لخدمات المواصلات لفترة جديدة من ثلاث (03) سنوات ومؤشرات تقييم النفوذ قصد تعيين المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا في الأسواق الخاصة والالتزامات المطبقة؛

أ- الإطار القانوني :

تنص المادة 15 من المرسوم رقم 2.97.1025 المتعلق بالربط البيئي لشبكات المواصلات، كما وقع تغييره وتتميمه على ما يلي: "... بالنظر خاصة إلى عوائق تنمية منافسة فعلية، تحدد الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات الأسواق الخاصة ذات مواصفات يمكن أن تبرر فرض قواعد خاصة.

تحدد لائحة الأسواق الخاصة بعد استشارة المتعهدين المعنيين. ويتم قيد سوق معينة ضمن هذه اللائحة لمدة أقصاها ثلاث سنوات، وتتم مراجعته بمبادرة من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات عندما يبرر تطور تلك السوق ذلك. وفي جميع الحالات، عند نهاية أجل ثلاث سنوات.

تحدد الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بعد استشارة متعهدي الشبكات العامة للمواصلات الالتزامات المتعلقة بتوفير الخدمات من طرف المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا في سوق معينة وكذا الشروط التقنية والتعريفية لتوفير هذه الخدمات وذلك بعد تبرير هذه الالتزامات والشروط".

وبموجب هذه الأحكام، تحدد الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لائحة الأسواق الخاصة للمواصلات.

في إطار تفعيل هذه الأحكام، باشرت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، منذ شهر يونيو 2017، بتنسيق مع استشاري متخصص، جملة من الدراسات وتبادل المعلومات مع متعهدي الشبكات العامة للمواصلات، قصد تحديد لائحة الأسواق الخاصة برسم الثلاث السنوات القادمة.

وعلى إثر هذه الدراسات والاجتماعات المنعقدة مع كل واحد من المتعهدين الشاملين، تم توجيه لفائدتهم استشارة، بتاريخ 28 دجنبر 2017، همت المقترحات المتعلقة ب:

- لائحة الأسواق الخاصة على مدى ثلاث سنوات والمنهجية المتبعة لتحديد هذه الأسواق؛
- دراسات قابلية الاستبدال (substituabilité)؛
- المؤشرات التي سيتم استخدامها لدراسة نفوذ المتعهدين في هذه الأسواق الخاصة؛
- الالتزامات المطبقة بحسب السوق المعنية.

II - الاستشارة المعلنة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات:

1.II الأسواق الخاصة للمواصلات :

وجهت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات إلى المتعهدين، قصد إبداء الرأي، لائحة (أنظر الجدول التالي) بالأسواق الخاصة لخدمات المواصلات، معتمدة في ذلك على تحليل قابلية الاستبدال ومؤشرات تحليل التنافسية.

لائحة الأسواق الخاصة المقترحة للفترة المقبلة	لائحة الأسواق الخاصة موضوع القرار رقم 14/13 الصادر في 24 نونبر 2014
سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة، تتعلق بخدمات المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة (بما في ذلك التنقل المحدود) المقدمة من طرف المتعهدين المرخص لهم لهذا الغرض بالنظر للتراخيص الممنوحة لهم.	سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة، بما فيها التنقل المحدود
سوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة، تتعلق بخدمات المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة المقدمة من طرف المتعهدين الحائزين على تراخيص لتوفير خدمات الهاتف المتنقل.	سوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة
سوق خاصة يُقترح حذفها.	سوق خدمة الرسائل النصية القصيرة المنتهية بالشبكة المتنقلة
سوق الجملة للولوج للحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلكية، تتعلق بخدمات الولوج المادي إلى الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية (تقسيم كلي أو جزئي للحلقة المحلية) والولوج إلى البينة التحتية للهندسة المدنية للحلقة المحلية. ويشمل أيضا خدمات الولوج المُشغَّل إلى الحلقة المحلية السلكية كالولوج الافتراضي (VULA) إلى الحلقة المحلية الفرعية والولوج إلى عروض بالجملة مُشغلة للتجميع الجهوي أو الوطني (السيل الرقمي الجهوي أو الوطني، الكلي أو الجزئي).	سوق الجملة للولوج إلى البنيات التحتية المادية المكونة للحلقة المحلية السلكية

<p>ويجب أن تسمح الخدمات المتعلقة بهذه السوق بتطوير المنافسة في هذه السوق وتضمن الاستبدال المطلوب.</p>	
<p>سوق الجملة للولوج إلى البنية التحتية للمهندسة المدنية، يتعلق بمجموع البنيات التحتية للمهندسة المدنية، تحت أرضية أو هوائية، تغطي مجموع مكونات الشبكات (الحلقة المحلية، شبكات التجميع، أو الشبكات الأساسية (Backbone)) على كامل التراب الوطني.</p>	<p>سوق الجملة للولوج إلى البنيات التحتية للمهندسة المدنية</p>
<p>سوق الجملة للوصلات المؤجرة للجزء الحضري والبين-حضري للربط الثابت، الذي يشمل خدمات الربط للتجميع و/أو للنقل البين-حضري المستعمل من طرف المتعهدين لتتيميم شبكاتهم الأساسية وتلك الخاصة بالتجميع. ويتعلق الأمر بخدمات بالجملة موجهة لتمرير كل أنواع التدفقات الناتجة، خصوصا، عن خدمات التقسيط للمتعهدين. ويدخل في هذه الفئة الوصلات المؤجرة المخصصة للمتعهدين (LLO). ويمكن أن تنضاف إلى ذلك خدمات بالجملة أخرى، بصبيب عالي أو بواسطة أنواع مختلفة من الوسائط.</p>	<p>سوق الجملة للوصلات المؤجرة</p>
<p>سوق الجملة للجزء الطرقي للربط الثابت: يتعلق الأمر بخدمات إنهاء الربط الثابت الموجه لربط مواقع الزبناء (مقاولات، ...) التي تستعمل مختلف أنواع السيل (الصوت، الأنترنت، وصلات المعطيات، ...). ويجب أن تتميز هذه الخدمات بمواصفات محددة ومتنوعة، خصوصا، من حيث التشعب والامتداد (capillarité) والصبيب والوسائط. ويدخل في هذه الفئة الوصلات المؤجرة للربط (LLA).</p>	
<p>سوق التقسيط للأنترنت الثابت، وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • سوق التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت (ADSL) الموجه للأشخاص الذاتيين المقيمين (résidentiels) ذي الصبيب العالي والعالي جدا؛ • سوق التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت (ADSL) الموجه لغير الأشخاص الذاتيين المقيمين (non résidentiels) ذي الصبيب العالي والعالي جدا. 	<p>---</p>

III. 2.1. بشأن مؤشرات تقييم النفوذ:

تعتبر اتصالات المغرب بأنه يتعين اعتماد مؤشر كمي واحد لكل سوق.

III. 3.1. بشأن الحلول المقترحة بالنسبة لكل سوق خاصة:

أفادت اتصالات المغرب بالملاحظات التي يمكن تلخيصها كالتالي:

- بالنسبة لسوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة الثابتة: يجب ألا تهم الالتزامات سوى بسوق الجملة وليس بسوق التقسيط.
- بالنسبة لسوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة: ليس هناك حاجة للالتزامات الخاصة بعدم الاستبعاد من سوق المصعب للمكالمات المتنقلة.
- بالنسبة لسوق الجملة للولوج إلى الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلكية: لا يمكن أن تشمل الالتزامات إلا الحلقة المحلية النحاسية.
- بالنسبة لسوق الجملة للجزء البين-حضري للربط الثابت: تعتبر اتصالات المغرب بأن فرض التزام غير متماثل بالنسبة للألياف البصرية غير المشغلة (البين) الحضرية غير مبرر، ذلك أنها تخص سوقا ناشئة بدون حواجز للولوج.
- بالنسبة لسوق الجملة للجزء الطرفي للربط الثابت:
 - إن مفهوم الالتزامات غير المتماثلة داخل منطقة يوجد بها متعهد واحد تم تكليفه بنشر شبكة اتصالات غير مفهوم، ذلك أن هذا المتعهد مهيم بداخل هذه المنطقة. وبالتالي، فإن التزاماته لا يمكن إلا أن تكون غير متماثلة والولوج إلى البنيات التحتية للهندسة المدنية متاح بشكل مهيج.
 - لا يبدو مفهوم "التعريف المعقولة وغير المفترضة" ملائما لحالة يتعذر معها نشر بنية تحتية بديلة. يجب أن تكون تعريفات الجملة موجهة نحو التكاليف وأن تكون عروض التقسيط قابلة للمماثلة.
- بالنسبة لسوق التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت: بحسب اتصالات المغرب، إذا أرادت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات اعتبار هذه الأسواق كأسواق ملائمة بالنظر إلى تقنين قطاعي، فإنه يتوجب عليها أن:
 - توضح الالتزامات التي تعتمز تطبيقها على المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا؛
 - تعلق الالتزامات المحددة وتتأكد من تناسبها، خصوصا عندما تنضاف إلى التزامات أخرى مفروضة على أسواق الجملة القبلية.

III. 2. ملاحظات ميدي تيليكوم:

يمكن إجمال الملاحظات التي عبرت عنها ميدي تيليكوم كما يلي:

III. 2.2. بشأن مؤشرات تقييم النفوذ:

أشارت ميدي تيلكوم إلى الملاحظات التي يمكن إجمالها كالتالي:

- الأخذ بعين الاعتبار المسافات الكلية للوصلات المؤجرة التي تم نشرها كمعيار لتحليل النفوذ بالنسبة لأسواق الساعات.
- اعتماد، كعتبة كمية لدراسة النفوذ، نسبة ما بين 34% و50% عوض النسبة ما بين 25% و40% المقترحة في الاستشارة.
- فحصة سوق تقل عن 34% تقتضي بأن المتعهد لا يُفترض أن يمارس نفوذا مؤثرا؛ ذلك أن أخذ المؤشرات الكيفية بعين الاعتبار يمكن أن يؤدي، استثناء، إلى استنتاج مغاير.
- أما حصة سوق تزيد أو تساوي نسبة 34% وتقل عن نسبة 50%، فإنها يمكن أن تؤدي إلى استنتاج نهائي حول النفوذ بحسب المؤشرات الكيفية.
- أما إذا كانت حصة سوق تزيد أو تساوي نسبة 50%، فإنها تقتضي بأن المتعهد يمارس نفوذا؛ ذلك أن أخذ المؤشرات الكيفية بعين الاعتبار يمكن أن يؤدي إلى استنتاج مغاير.
- الأخذ بعين الاعتبار، بالنسبة لسوق المكالمات المتنقلة، حصة الحركة الهاتفية خارج الشبكة (Off-net) بالنسبة لحجم الحركة الصادرة للمتعهد المعني ووزن تكاليف الربط البيئي على رقم معاملاته بالنسبة لحجم الحركة الصادرة وكذا حصته من السوق سواء من حيث الحجم أو الحركة.
- بالنسبة للمؤشرات الكيفية، فإنه يُقترح أخذ بعين الاعتبار مؤشر EBITDA للمتعهدين ووزن نفقاتهم الاستثمارية (CAPEX) على EBITDA ومقارنتهما من أجل قياس قدراتهم على الاستثمار.
- حسب ميدي تيلكوم، تشكل خدمات الاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية من نوع VSAT جزءا من السوق الثابتة على غرار التكنولوجيات الأخرى. وتقترح ميدي تيلكوم أخذ المؤشرات الكمية لخدمات من نوع VSAT بعين الاعتبار.
- لا يُقترح أخذ المؤشرات الكمية لسوق التقسيط للأنترنيت المتنقل بعين الاعتبار بالنسبة لسوق الجملة للأجزاء الحضرية وما بين-حضرية.

III. 3.2. بشأن الحلول المقترحة بالنسبة لكل سوق خاصة:

أفادت ميدي تيلكوم بالملاحظات التي يمكن إجمالها كما يلي:

- بالنسبة لسوق المكالمات الصوتية المنتهية بالشبكة المتنقلة، تعتبر ميدي تيلكوم أن تطبيق طريقة CILT سيؤدي إلى تخفيض مهم للتكاليف الحالية لإنهاء المكالمات بالشبكة المتنقلة. وتقترح ميدي تيلكوم اعتماد منهجية استرجاع تكاليف الربط البيئي في أفق 2021/2020.

وعلى إثر هذه التحليلات، وأخذا بعين الاعتبار للمعايير المعتمدة على المستوى الدولي لتقييم أهمية الأسواق الخاصة قصد إخضاعها لتنظيم قبلي (Régulation ex-ante)، واعتبارا لخصوصيات ولبدأ عدم التماثل التي تميز قطاع الاتصالات بالمغرب، تقترح الوكالة اعتماد الأسواق الخاصة بناء على المعايير التالية:

- وجود حواجز عالية وغير مؤقتة أمام الولوج بغض النظر عن طبيعتها الاقتصادية أو الهيكلية أو غيرها؛
- بنية السوق لا تدل على حدوث تطور نحو حالة من المنافسة الفعلية؛
- عدم قدرة قانون المنافسة، لوحده، على إيجاد حلول للاختلالات التي تمت معاينتها في السوق المعنية.

IV. 1. 1. سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة:

يتضح أنه من الضروري الإبقاء على سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة (بما في ذلك التنقل المحدود) طالما أن النضج التنافسي للسوق الثابتة لم يتحقق بعد، وأن قانون المنافسة، لوحده، غير كاف لإيجاد حلول للاختلالات التي تعرفها هذه السوق.

وتتطابق هذه السوق خدمات المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة المقدمة من طرف المتعهدين المرخص لهم بذلك.

IV. 2. 1. سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة:

تتطابق هذه السوق خدمات المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة التي يوفرها المتعهدون الحائزون على تراخيص لتقديم الخدمات الهاتفية المتنقلة، إذ أن إنهاء المكالمة يعتبر بمثابة خدمة ولوج متبادلة، تؤدي إلى تحويلات مالية بين المتعهدين التي تشكل في نفس الوقت نفقات وعوائد بالنسبة لكل متعهد.

لا تزال سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة سوقاً تتطلب تنظيماً مسبقاً، نظراً لأن سوق التقسيط المرتبطة بها، وعلى الرغم من المنافسة الظاهرية القوية التي تعرفها، لم تصل بعد إلى مرحلة النضج الملاحظة على المستوى الدولي، بالنسبة لكل الفاعلين حيث لا تزال هذه السوق تعاني من أوجه القصور على الرغم من تناقصها التدريجي في السنوات الأخيرة.

كما أن قانون المنافسة، لوحده، لن يكون كافياً لعلاج أوجه القصور التي لوحظت في هذه السوق. ونتيجة لذلك، فإنه يجب الإبقاء على التنظيم المسبق، سواء على مستوى سوق الجملة أو سوق التقسيط.

من جهة أخرى، فإن قطاع سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة، في مجمله وبجميع مكوناته، وبالنظر إلى النتائج المسجلة منذ عام 2016¹ وإلى غاية الآن، يندرج بظهور اختلالات سيكون من الضروري تتبعها خلال هذه الفترة، موضوع هذا القرار، من أجل تقديم الحلول الضرورية، عند الاقتضاء، وفقاً للنصوص التنظيمية المعمول بها.

¹ ولا سيما بعد البدء في تسويق الخدمات المقدمة من طرف شبكات الاتصالات من الجيل الرابع.

3.1.IV. سوق الرسائل النصية القصيرة :

بالنظر إلى الأخطار المحتملة التي قد يشكلها، في الوقت الحالي، حذف هذه السوق الخاصة، وتأثير ذلك على الشروط التقنية والتعريفية للولوج لهذه الخدمة وغيرها من الخدمات، فإنه يُقترح الإبقاء على هاته السوق، كتدبير وقائي في إطار التنظيم القبلي للسوق. وسيتم تأمين تتبع هذه السوق، بالنظر إلى تأثير هذه الخدمة على تطبيقات أخرى متداولة.

4.1.IV. سوق الجملة للولوج إلى الحلقة والحلقة المحلية الفرعية السلكية:

نظراً للحاجة إلى تطوير الصبيب العالي والعالي جداً، فإن تقسيم الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية ينبغي أن يستجيب، جزئياً، لهذه الاحتياجات. كما أن إمكانية الاستبدال ما بين عروض " الصبيب العالي " و " الصبيب العالي جداً " هي إمكانية استبدال محققة، ولا سيما بسبب العناصر التالية:

- قرب الشبكات بدرجة معينة، ناتج عن:
 - هندسة الشبكات، التي تؤدي عمومًا إلى توصيل الألياف البصرية إما على مستوى نفس عقد الربط مثل الحلقة النحاسية، أو على مستوى عقد ربط مخصصة (NRO)؛
 - الوسائط البينية المتشابهة (وسائط بينية من نوع Ethernet)؛
 - ضرورة تمديد وتوصيل شبكة التجميع على مستوى عقدة الربط.
 - الاستمرارية في تنامي الصبيب بين تقنيات النحاس وFTTH. في الواقع، تغطي التقنيات خدمات من نوع ADSL وADSL2+ وVDSL والألياف البصرية وصولاً إلى المبنى أو إلى غاية المشترك، مع معدل صبيب متزايد باستمرار (20 ميغابايت/ثانية لـ ADSL2 +، 50 ميغابايت/الثانية لـ VDSL وأكثر من 100 ميغابايت/ثانية للألياف البصرية).
 - سلسلة متصلة من الصبيب للمستعمل من عامة الجمهور ما بين ADSL وVDSL والليف البصري، مما يؤدي إلى قدر معين من إمكانية الاستبدال بالنسبة للطلب.
 - إمكانية تحويل مشترك في خدمة ADSL إلى مشترك في الألياف البصرية بسبب المعرفة المسبقة لهذا المشترك، واحتياجاته من خدمات الاتصالات ورغبته "الطبيعية" في الرفع من جودة خدمات الولوج.
- كما يشكل سوق الولوج للحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلكية شرطاً ضرورياً مسبقاً لتقديم عروض الصبيب العالي والعالي جداً وتطويرها التنافسي. ويقترح اعتماد هذه السوق كسوق خاصة لكونها تعتبر منشأة أساسية يصعب استنساخها من الناحية التشغيلية والاقتصادية، وذلك بالنظر إلى الاستثمارات التي تتطلبها ولكون استنساخها في ظل وجود بنيات تحتية قائمة، سيكون دون جدوى أو مساهمة كبيرة في السوق.

وبالنظر إلى الحواجز، لا سيما الحواجز الاقتصادية التي تواجهها هذه السوق، بالإضافة إلى أن الأمر يتعلق بسوق لا تدل بنيتها الحالية، في المدى المتوسط، على تطور نحو وضع تنافسي، فإنه يترتب عن ذلك أن قانون المنافسة، لوحده، لن يكون كافياً لتقنين واستباق الإخفاقات ومخاطر الفشل الملحوظة أو المستقبلية في هذه السوق.

ويشمل سوق الجملة للولوج إلى الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلوكية خصوصاً:

- خدمات الولوج المادي للحلقة المحلية و/أو الحلقة المحلية الفرعية (التقسيم الكلي أو الجزئي)، بما في ذلك معدات DSLAM و MSAN؛
- خدمات الولوج المُشغّل إلى الحلقة المحلية، مثل الولوج الافتراضي (VULA) ، وإلى الحلقة المحلية الفرعية والولوج إلى عروض التجميع المُشغّل بالجملة على المستوى الجهوي أو الوطني (السيّل الرقمي الجهوي أو الوطني، الكلي أو الجزئي)؛
- الولوج إلى البنيات التحتية للهندسة المدنية التي يمكن تعبئتها لنشر الحلقة المحلية السلوكية (جميع التكنولوجيات مجتمعة)؛
- عروض غير مُشغّلة لوضع وصلات الألياف البصرية رهن الإشارة؛
- جميع الخدمات ذات الصلة (الولوج إلى MSAN، والتموقع المشترك، ...) بهذه السوق والتي يمكن أن تساهم في تطوير المنافسة الفعلية في هذه السوق وضمان الاستبدال المطلوب.

إن التنظيم القبلي لمختلف مكونات هذه السوق أمر ضروري، مع العلم أنه يجب أن تكون الالتزامات المفروضة على المتعهدين الذين يمارسون نفوذاً مؤثراً في هذه السوق متنوعة وفقاً للتكنولوجيات المعنية وأخذاً بالاعتبار، على وجه الخصوص، الصفة الناشئة للصبيب العالي جداً. وبالتالي، فإنه يمكن تعديل الالتزامات المذكورة أو تعليقها.

IV. 5.1 سوق الجملة للولوج إلى البنية التحتية للهندسة المدنية:

تشكل البنية التحتية للهندسة المدنية بنية تحتية هامة لدعم شبكات المواصلات القائمة، ولكن أيضاً لاستيعاب شبكات الألياف البصرية الجديدة، حيث إنه من الصعب استنساخها وتتطلب تنظيماً قديماً للسماح للمنافسين بولوج مناسب إليها لتطوير تنافسي لشبكاتهم وخدماتهم.

ولا تشجع الحواجز الهيكلية (الاستثمارات الكبيرة وغير المناسبة، وتشعب الشبكة، والطابع التراخي ...)، التي تعوق وضع البنيات التحتية للهندسة المدنية من طرف أي منافس، على تطور هذه السوق نحو وضع تنافسي على المدى الطويل، ويجعل قانون المنافسة، لوحده، غير كافٍ لمعالجة حالات إخفاق السوق، مما يؤثر، تبعاً لذلك، على تطوير وتنويع خدمات المواصلات لصالح الزبناء.

وتشمل هذه السوق الولوج إلى جميع البنيات التحتية للهندسة المدنية، سواء التحت الأرضية أو الهوائية، والتي تغطي جميع مكونات الشبكة (حلقة محلية أو حلقة محلية فرعية، شبكة التجميع أو الشبكة الأساسية) بمجموع التراب

IV.1.7 سوق التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت ذي الصبيب العالي والعالي جدا:

لا تعرف حاليا، هذه السوق، منافسة فعلية، حيث تتميز، بشكل رئيسي، بوجود خدمات الولوج عبر ADSL يكملها الولوج عبر الألياف البصرية، مما يعكس استعمالات محتملة قابلة للاستبدال. ومن أجل تطوير المنافسة في سوق التقسيط هذه وتشجيع تطوير خدمات الصبيب العالي والعالي جدا، فإنه يُقترح اعتماد هذه السوق كسوق خاصة، تشمل خدمات التقسيط للولوج إلى الأنترنت الثابت ذي الصبيب العالي والعالي جدا بغض النظر عن الوسيلة أو التكنولوجيا المستخدمة. ويجب أن تكون الالتزامات المتعلقة بهذه السوق متناسبة وموائمة مع التدابير الحالية للحيلولة دون وقوع أي إخلال تنافسي في هذه السوق.

IV.2. بشأن مؤشرات تقييم النفوذ :

من أجل تقييم نفوذ متعهد ما على مستوى سوق خاصة، يؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات الكيفية والكمية، التي توفر، مجتمعة، رؤية واضحة حول مستوى نفوذ المتعهد وقدرته على التأثير على قواعد السوق. وتخص المؤشرات الكمية السوق المعنية فيما تستهدف المؤشرات الكيفية، إجمالا، المتعهد المعني بالأمر، من خلال، على وجه الخصوص، تحليل قدراته المالية ومختلف إمكانياته وتجربته. ولهذا الغرض، فإنه يُقترح اعتماد المؤشرات الكمية والكيفية التالية:

IV.1.2. المؤشرات الكمية:

حصّة السوق من حيث:

- رقم المعاملات،
- حجم الحركة، و
- حظيرة المشتركين.

IV.2.2. المؤشرات الكيفية :

- حجم المقاتلة،
- البنية المالية،
- التكامل العمودي للمتعهد،
- تجربة المتعهد في الأسواق والتقدم أو التفوق التكنولوجي،
- وجود اقتصاديات النطاق أو اقتصاديات الحجم،
- مراقبة بنية أساسية أو وسائل الولوج إلى المستعمل النهائي أو هما معا،
- وجود تكاليف غير قابلة للاسترداد،
- احتمال هيمنة المتعهد على سوق المنبع، يعزز وضعيته المهيمنة على سوق المصب،
- وجود أرباح عالية غير اعتيادية،
- غياب منافسة محتملة.

3. IV. بشأن الالتزامات المطبقة على المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا:

تعتبر الالتزامات المطبقة على المتعهدين، بحكم طبيعتها، متناسبة والأسواق الخاصة المعنية، الهدف منها إذكاء منافسة مفيدة للسوق وللمستهلكين. وتتمحور هذه الالتزامات، عموما، ب:

- نشر عرض تقني وتعريفي للولوج؛
- توجيه تعريفات بعض الخدمات نحو التكاليف؛
- الشفافية من حيث الحصول على المعلومات؛
- تدابير خاصة على مستوى تأطير عروض التقسيط؛
- تدابير خاصة لفائدة كفاءات تشغيلية فعالية؛
- عدم التمييز؛
- مسك محاسبة تفصيلية.

من جهة أخرى، سيتم، تدريجيا، اعتماد طريقة التكاليف المتزايدة على المدى البعيد (CILT)، فيما يخص تعريفات المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة، وذلك انطلاقا من سنة 2021/2020، وبمجرد حصر الكفاءات المتعلقة بها من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

ويراد بمفهوم تناسبية الحلول المطبقة، التنصيص وإقرار التزامات من شأنها بلوغ هدف معين في فترة زمنية محددة، وذلك وفقا لمواصفات السوق المعنية، وبالنظر إلى مستوى المنافسة بهذه السوق. وتنبغي الإشارة إلى أن المتعهد المعين كمتعهد يمارس نفوذا مؤثرا في سوق خاصة، يمارس هذا النفوذ في مجموع التراب الوطني، ويلزم بتطبيق التزاماته على مجموع التراب الوطني، باستثناء الحالات التي يكون فيها متعهد ما يمارس نفوذا مؤثرا في مناطق مخصصة فقط. وفي هذه الحالة، فإنه سيجد نفسه خاضعا لالتزامات خاصة في هذه المناطق حصرا.

يقرر ما يلي:

المادة الأولى

تحدد لائحة الأسواق الخاصة المقررة لفترة ثلاث (3) سنوات ابتداء من فاتح يوليو 2018، على الشكل التالي:

- سوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة.
- سوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة.
- سوق خدمة الرسائل النصية القصيرة المنتهية بالشبكة المتنقلة.
- سوق الجملة للولوج إلى الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية السلكية.
- سوق الجملة للولوج إلى البيئات التحتية للهندسة المدنية.
- سوق الجملة للأجزاء الحضرية والبين-حضرية للربط الثابت.
- سوق الجملة للجزء الطرفي لشبكات للربط الثابت.
- سوق التقسيط لولوج الأنترنت الثابت ذي الصبيب العالي والصبيب العالي جدا.

